

Distr.: General
18 February 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 118 (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:
انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 18 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية الأرجنتين لدى الأمم المتحدة بالإشارة إلى أن حكومة جمهورية الأرجنتين قررت تقديم ترشح الأرجنتين لعضوية مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة 2022-2024. وفي هذا الصدد، يسر البعثة الدائمة لجمهورية الأرجنتين أن تحيل التعهدات والالتزامات الطوعية المتصلة بترشح الأرجنتين لعضوية مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة 2022-2024 (انظر المرفق). وستكون البعثة الدائمة لجمهورية الأرجنتين ممتنة إذا تفضل رئيس الجمعية العامة بتعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 118 (د) من جدول الأعمال.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 18 شباط/فبراير 2021 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

ترشح الأرجنتين لعضوية مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة 2022-2024

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدّمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

أولاً - الأرجنتين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

- 1 - منذ إنشاء الأرجنتين بوصفها دولة قومية، أدمج البلد في تشريعاته المحلية الحقوق والحريات الأساسية لمواطنيه، التي تم توسيع نطاقها تدريجياً لمواكبة التقدم المحرز في هذا المجال على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وللاستجابة لهذا التقدم.
- 2 - وفي الوقت الحاضر، يمثل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها سياسة دولة تؤثر على جميع السياسات العامة وأحد الأركان الأساسية لسياسة الأرجنتين الخارجية.
- 3 - وقد وُضع جدول أعمال حقوق الإنسان الحالي للأرجنتين على أسس القضاء على الإفلات من العقاب على الجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكبت طوال فترة آخر ديكتاتورية عسكرية في الأرجنتين (1976-1983). وكان الانقلاب الذي وقع في 24 آذار/مارس 1976 آخر انقلاب ضمن سلسلة طويلة من الانقلابات التي بدأت في عام 1930 والتي تركت بصمتها على التاريخ السياسي لبلدنا. وقد استمر الحكم العسكري لمدة سبع سنوات، وأسفر عن اختفاء 30 000 شخص؛ وتعرض آلاف الأشخاص للقتل أو النفي أو السجن لأسباب سياسية؛ وتعرض مئات الأطفال للسرقة وتم تغيير هويتهم.
- 4 - ومنذ استعادة النظام الديمقراطي في عام 1983، سارت الأرجنتين على درب طويل فيما يتعلق بالذاكرة والكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة، وجبر الضرر عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية خلال فترة الدكتاتورية العسكرية. وقد تحقق هذا النهج بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها حركة حقوق الإنسان وتوافق الآراء الذي توصلت إليه فروع الحكومة الثلاثة والمجتمع الأرجنتيني، وكذلك بفضل الإرادة السياسية التي مكّنت من القيام بعملية غير مسبوقه في العالم: فاعتباراً من عام 2005، استؤنفت مئات الدعاوى القضائية في جميع أنحاء البلد وأسفرت حتى آب/أغسطس 2020 عن إدانة أكثر من 900 شخص بارتكاب جرائم خلال فترة الدكتاتورية العسكرية، وعن إصدار لوائح اتهام بحق أكثر من 600 شخص، وقد تمت تلك الدعاوى وفقاً لقواعد صارمة وفي إطار الإجراءات القضائية الواجبة.
- 5 - وفي عام 1994، بعد تعديل الدستور الأرجنتيني، ازداد التزام البلد بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها عندما مُنحت الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان مركزاً دستورياً، وتتضمن تلك الصكوك الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته؛ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوله الاختياري؛ واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية

مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل. ويجب أن تفهم هذه الصكوك، بأقصى حد لسريان أحكامها، على أنها مكملة للحقوق والضمانات المكرسة في الدستور.

6 - وقد منحت صكوك أخرى أيضاً مركزاً دستورياً، وهي: اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛ واتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بالاختفاء القسري للأشخاص؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وفي فترة أحدث عهداً، اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه (اتفاقية بيليم دو بارا)، وهي أول صك دولي يتناول العنف ضد المرأة تحديداً.

7 - وهكذا، سعت الأرجنتين إلى إدراج معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان تدريجياً في تشريعاتها المحلية، وذلك في إطار التزامها الثابت بضمان جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتمتع الكامل بها وحمايتها وإعمالها من أجل إقامة مجتمعات أكثر عدلاً ومساواة وشمولاً وتنوعاً.

8 - وعلى الصعيدين الدولي والإقليمي، دأبت الأرجنتين على تشجيع المفاوضات المتعلقة بصكوك حماية حقوق الإنسان وعلى المشاركة فيها بحيوية. وتتدرج تلك الجهود في إطار سياستها الخارجية التي تركز على تعزيز القانون الدولي، وتعددية الأطراف، والتعاون، وتعزيز القيم العالمية المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، والصكوك الدولية الأخرى الهادفة لتعزيز جميع حقوق الإنسان. وحالياً، قد صدقت الأرجنتين على جميع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

9 - وفيما يتعلق بآليات المراقبة التي تنص عليها معاهدات حقوق الإنسان، تمتلك الأرجنتين للالتزامات المقطوعة من حيث تقديم تقارير بانتظام إلى هيئات الرصد ذات الصلة وعملية الاستعراض الدوري الشامل، وكذلك للالتزامات الناشئة عن نظام الالتماسات الفردية. وفي هذا الصدد، اعترفت الأرجنتين باختصاص اللجان التالية المنشأة بموجب معاهدات وهي: اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الطفل، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة مناهضة التعذيب، واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

10 - ومنذ عام 2005، شرعت الأرجنتين في تنفيذ خطة اتحادية لمكافحة التمييز، يتم تقديم توصيات في سياقها، على أساس تشخيص للوضع من حيث التمييز في البلد، لتوجيه السياسات العامة واللوائح المتعلقة بمكافحة التمييز بهدف ضمان حرية التعبير والمعتقد والحريات الجنسية والجنسانية والحريات المتعلقة بالتوجهات الجنسية والهوية الجنسية وبالتهوية الجنسية وبالتعبير عن تلك الهوية الشخصية والهوية الإثنية والعرقية والهوية الثقافية، وذلك من أجل إقامة مجتمع تعددي وعادل وديمقراطي يقوم على احترام التنوع وتشجيعه.

11 - ويعمل المعهد الوطني لمكافحة التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية على وضع خطة اتحادية جديدة لمكافحة التمييز، ستتألف من مجموعة من الالتزامات الحكومية باتخاذ إجراءات استناداً إلى رؤية استراتيجية تُنفَّذ خلال الفترة 2022-2025، من أجل تعزيز وتوطيد التقدم المحرز على المستوى القانوني والمؤسسي نحو احترام الحق في المساواة ومبدأ عدم التمييز. وسيجري رصد الخطة واستعراضها دورياً، وسيتم تحديثها كل سنتين. ويتم إعداد الخطة بالتعاون مع جميع المنظمات الاجتماعية والسياسية والثقافية والرياضية والمنظمات الأخرى التي تسعى إلى القضاء على التمييز بأي شكل من الأشكال التي قد يتخذها.

12 - وفي نفس الاتجاه، وبمناسبة اليوم الوطني للأرجنتينيين من أصل أفريقي وللتقافة الأفريقية الذي تم الاحتفال به في عام 2020، أطلقت مبادرتان هما: اللجنة الأرجنتينية للاعتراف بتاريخ المجموعة العرقية الأفريقية الأرجنتينية، والفريق المشترك بين الوزارات المعني بالسياسة العامة إزاء المجموعة العرقية الأفريقية في الأرجنتين، بهدف تنفيذ تدابير شاملة لعدة قطاعات تشارك فيها عدة وكالات حكومية مع التركيز على فئة اجتماعية تم حجبها تاريخياً وإضعافها بسبب العنصرية الهيكلية الموجودة في مجتمعنا. وتهدف هاتان المبادرتان إلى توسيع نطاق الجهود المبذولة في بلدنا لتشمل جوانب لم يتم تناولها من قبل، وكذلك للامتثال للالتزامات الدولية التي تعهدت بها دولة الأرجنتين في إطار العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي وإعلان وبرنامج عمل ديربان.

13 - وإضافة إلى ذلك، وبالاعتماد على المعهد الوطني لشؤون الشعوب الأصلية، أعدت الحكومة الاتحادية خطة عمل بشأن السياسة المتعلقة بالشعوب والمجتمعات الأصلية تعطي الأولوية لاتباع نهج يقوم على الاتصال المباشر معها من أجل تحسين الحوار والتفاهم، من منظور اتحادي ومتعدد الثقافات وتشاركي، بغية التصدي لأي تحديات لم تتم معالجتها.

14 - وتولي الأرجنتين اهتماماً كبيراً أيضاً للنهوض بحقوق كبار السن وتعزيزها، ولهذا سيواصل البلد الدعوة إلى إعداد مشروع صك ملزم قانوناً بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان لكبار السن في الأمم المتحدة.

15 - وعلاوة على ذلك، وضعت الأرجنتين معايير داخلية قوية في مجال حقوق المرأة وحقوق الأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وغيرهم، باتباع نهج شامل لعدة قطاعات إزاء المنظورات المتعلقة بالبعد الجنساني والتنوع والتقاطعية.

16 - وفي عام 2009، أقر مجلس الشيوخ القانون المتعلق بالحماية الشاملة للهادف لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه في إطار علاقاتهن الشخصية (القانون رقم 26485)، ويمثل هذا القانون أكبر إنجاز تشريعي حتى الآن صوب مكافحة العنف الجنساني. وفي نفس الاتجاه، صدر في عام 2012 القانون رقم 26791 الذي يعدل القانون الجنائي لفرض عقوبات مشددة على بعض أشكال القتل العمد التي تتصل تحديداً بالعنف الجنساني. وقد وسع القانون نطاق الظروف المشددة للعقاب في جريمة القتل العمد لتشمل علاقة الجاني بالضحية، كما أضاف أشكالاً جديدة من الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية، بما في ذلك جرائم الكراهية المرتكبة بسبب "النوع الاجتماعي أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسانية أو التعبير عن الهوية الجنسانية". وكذلك بموجب هذا القانون، أدرجت جريمة "قتل الإناث" في القانون الجنائي، وأضيف ظرف مشدد آخر لجريمة القتل العمد، وهو القتل بغرض إلحاق الأذى بشخص توجد علاقة بينه وبين الجاني أو كان الجاني على علاقة به في السابق.

17 - وإضافة إلى ذلك، بموجب القانون رقم 27499 (قانون ميكايل)، أصبح المسؤولون الحكوميون على جميع المستويات في الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية في الأرجنتين مطالبين الآن بالمشاركة في تدريبات على المواضيع المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني.

18 - وفيما يتعلق بالاعتراف بحقوق الأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وغيرهم، كانت الأرجنتين سباقة بإصدار القانون رقم 26618 لتعديل مدونة القانون المدني والتجاري الأرجنتيني بهدف تقنين زواج الأشخاص من نفس الجنس، إلى جانب تضمينه أحكاماً بشأن حقوق التبني الخاصة بالأزواج من نفس الجنس وإمكانية الحصول على العلاج

للمساعدة على الإنجاب. وفي وقت لاحق، صدر القانون بشأن الهوية الجنسية (القانون رقم 26743)، وهو لا يزال واحداً من أكثر التشريعات تقدماً بشأن هذه المسألة في العالم، الذي يُعترف بموجبه بالحق في الهوية الجنسية بوصفها التصور الداخلي والفردية للهوية الجنسية لكل شخص سواءً كانت تلك الهوية ماثلة لجنس ذلك الشخص المحدد عند الولادة أو مختلفة عنه. وبموجب هذا القانون، يتمتع كل شخص بالحق في الاعتراف بهويته الجنسية، وفي تطوير نفسه بحرية بما يتماشى مع هويته الجنسية، وفي أن يُعامل بطريقة تحترم هويته الجنسية، وخاصة في أن يُعرّف بهذه الهوية في أي وثائق هوية من حيث الاسم والصورة والجنس الوارد فيها، دون الحاجة للخضوع لأي فحص نفسي أو طبي أو القيام بإجراء قضائي كشرط مسبق، ومع إتاحة إمكانية الحصول على العلاج الهرموني أو الجراحة إذا رغب الشخص في ذلك.

19 - واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2019، أُولى مزيد من الاهتمام لمسألة الهوية الجنسية والتنوع وأدرجت ضمن أولويات جدول أعمال الحكومة، ونتيجة لذلك أنشئت وزارة شؤون المرأة والشؤون الجنسية والتنوع. ويتفق ذلك مع الالتزامات الدولية التي تعهدت بها دولة الأرجنتين بشأن مسألة المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة وحقوق الأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وغيرهم.

20 - وتتمثل ولاية الوزارة المنشأة حديثاً في اعتماد تدابير تهدف إلى القضاء على أشكال عدم المساواة الهيكلية التي تؤثر سلباً على النساء والأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين وغيرهم، وفي اتخاذ إجراءات لضمان ممارسة تلك المجموعات لحقوق الإنسان الخاصة بها بفعالية. وقد أوكلت إلى الوزارة مهمة وضع وتنفيذ واستعراض سياسات بشأن الشؤون الجنسية والمساواة والتنوع؛ وتوليد المعارف وإدارتها؛ وتوفير مواد تدريبية وتعليمية وتشجيع الابتكار؛ وتنفيذ سياسات في مجال الثقافة والاتصال.

21 - ومنذ إنشاء الوزارة، اتخذت الإجراءات التالية التي جعلت بلدنا يحتل موقع الصدارة في هذا الصدد: اعتمد المرسوم الرئاسي رقم 2020/721، الذي ينص على تخصيص نسبة 1 في المائة من فرص العمل في وكالات الحكومة الاتحادية للمتسبّين بالجنس الآخر والمتحولين جنسياً ومغايري الهوية الجنسية؛ وتُقدّ برنامج لتعزيز إمكانية تمتع المتسبّين بالجنس الآخر والمتحولين جنسياً ومغايري الهوية الجنسية بحقوقهم؛ واعتمدت خطة العمل الاتحادية لمكافحة العنف الجنساني (2020-2022)؛ وأنشئ المكتب الوطني المعني بتعميم السياسات الجنسية.

22 - كما أصبح التزام الأرجنتين بتحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين واضحاً منذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عندما نُفذت سلسلة من التدابير الهادفة للتخفيف من الأثر الأكثر حدة الذي تخلفه جائحة كوفيد-19 على النساء وعلى الفئات الضعيفة. واحتلت الأرجنتين المرتبة الأولى بين البلدان من حيث عدد التدابير المراعية للاعتبارات الجنسية التي اتخذتها خلال الجائحة حسب مرقب الاستجابات الجنسية العالمية الذي يستخدمه كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

- 23 - وتجدر الإشارة إلى أن القانون المتعلق بالحماية الشاملة للأطفال والمراهقين (القانون رقم 26061) قد ركز على مفهومي الحماية الشاملة للحقوق ومصحة الطفل الفضلى (المادة 3 من اتفاقية حقوق الطفل، والمادتان 1 و 3 من القانون رقم 26061)، وكذلك على المبادئ الأساسية للنظم القانونية المحلية والدولية التي تسري على جميع الأطفال والمراهقين الموجودين داخل إقليم جمهورية الأرجنتين.
- 24 - وتؤكد الأرجنتين من جديد علاقة الترابط القائمة بين حقوق الأطفال والمراهقين بموجب اتفاقية حقوق الطفل والقانون رقم 26061، وتضمن كل حق من الحقوق المنصوص عليها في ذينك النصين، لأن المساس بحق واحد يعني المساس بجميع الحقوق.
- 25 - ويعتبر الدفاع عن الحق في التعليم من المسائل الأخرى التي توليها الأرجنتين أهمية قصوى. والتعليم في الأرجنتين حق معترف به، ويجب على الدولة، على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات، أن تكفل للجميع التعليم المجاني والعلمي في كنف المساواة، وإمكانية الالتحاق بجميع مستويات النظام التعليمي، من مرحلة التعليم قبل سن الدراسة إلى مرحلة التعليم الجامعي، لجميع الأشخاص الذين يعيشون في البلد. ويدل على هذا الالتزام بالدفاع عن الحق في التعليم أن الأرجنتين لا تزال تقود المبادرة الهادفة لحماية مرافق التعليم من الهجمات من خلال إعلان المدارس الآمنة، التي تسعى إلى تعزيز القدرة على الصمود في حالات النزاع المسلح وفي حالات التعافي، مباشرة بعد انتهاء النزاعات المسلحة.
- 26 - وإضافة إلى ذلك، أصبح قانون الهجرة (القانون رقم 25871) ساري المفعول في جمهورية الأرجنتين منذ كانون الثاني/يناير 2004. وكان هذا القانون نتاج عمل مجموعة متنوعة من القطاعات الحكومية وغير الحكومية، وهو يعكس التزام الأرجنتين بكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم. وقد أنشأ القانون آليات لتبسيط عملية تسوية أوضاع المهاجرين، وهي مسألة تُعتبر أساسية لكي يندمج الأفراد الأجانب بشكل كامل في المجتمع المضيف.
- 27 - وفي إطار القانون المتعلق بالهجرة، تم تنفيذ برنامج لتسوية أوضاع المهاجرين (أطلق عليه اسم "Patria Grande") للسماح لمواطني الدول الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور) والدول المنتسبة لها بأن يطلبوا، بعد تقديم أدلة تثبت جنسيتهم وعدم وجود سجل جنائي ضدهم، الإقامة بصفة مؤقتة لمدة سنتين يمكن بعدها الحصول على الإقامة الدائمة.
- 28 - وعلاوة على ذلك، تضطلع الأرجنتين بدور حيوي وملتمزم في مكافحة معاداة السامية على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك في إطار سياسة أعم تهدف لمكافحة جميع أشكال التمييز. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الأرجنتين هي البلد الوحيد من بلدان أمريكا اللاتينية الذي لديه عضوية كاملة في التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود، وهو منظمة حكومية دولية تعمل على إحياء ذكرى المحرقة والتعريف بها، وتشارك الأرجنتين من خلال هذه الأنشطة في مكافحة معاداة السامية. وفي هذا الإطار، اعتمدت الأرجنتين في حزيران/يونيه 2020 التعريف العملي غير الملزم قانوناً لمعاداة السامية، وهو أداة عملية تساهم في الجهود الرامية إلى مكافحة معاداة السامية.
- 29 - وإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى الدروس المستفادة من اعتماد السياسات المتصلة بالذاكرة والكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة، تشارك الأرجنتين في مبادرات بشأن موضوع منع وقوع جرائم الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية على الصعيدين الدولي والإقليمي، وتقود مبادرات من ذلك القبيل. وفي هذا السياق، تأسست الأرجنتين في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 مبادرة التحرك العالمي ضد أعمال الإجرام الجماعية

الوحشية، وهي منبر عالمي أنشئ في عام 2013 لإقامة شبكة من الدول التي لديها معلومات جيدة عن جدول أعمال منع الفظائع والوعاية بهذه المسألة والملتزمة بها. وعلى الصعيد الإقليمي، شاركت الأرجنتين في عام 2012 في جهود الترويج لشبكة أمريكا اللاتينية لمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية، وهي منظمة إقليمية تركز على جدول أعمال منع الفظائع.

30 - والأرجنتين ملتزمة التزاما ثابتا بتقاسم الدروس المستفادة والتقدم الذي أحرزته منذ عودتها إلى الديمقراطية في عام 1983، وذلك بهدف إقامة مجتمعات أكثر ديمقراطية ومساواة وتنوعا وشمولا في نهاية المطاف. ولذلك، يندرج توطيد النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ضمن الأولويات التي تود الأرجنتين بالتأكيد أن تسهم فيها في مرحلة توطيد مجلس حقوق الإنسان الحالية، وذلك من أجل مواصلة تحسين مستويات ومعايير الحماية الدولية.

ثانيا - دور الأرجنتين في إطار النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

31 - في إطار الأمم المتحدة، كانت الأرجنتين عضوا في لجنة حقوق الإنسان خلال الفترات التالية: 1962-1957 و 1968-1966 و 1980-1993. وقد حافظت على عضويتها في اللجنة منذ عام 1997، حيث أعيد انتخابها في أيار/مايو 2005، إلى حين إنشاء مجلس حقوق الإنسان، الذي انضمت إلى عضويته خلال الفترات التالي: 2006-2007 و 2009-2011 و 2013-2015 و 2019-2021.

32 - وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى تعاون الأرجنتين الوثيق مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. فنحن نوجه دعوة مفتوحة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ونرحب بهم باستمرار كل عام، كما ندعم المبادرات الرامية إلى تجديد الولايات القائمة وإلى إنشاء ولايات جديدة.

33 - وقدمت الأرجنتين أيضا عدة مشاريع قرارات إلى مجلس حقوق الإنسان، كان أبرزها بشأن إدراج الحق في معرفة الحقيقة في جدول الأعمال الدولي، أي حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وأقاربهم في معرفة الحقيقة التامة والكاملة بشأن الأحداث التي وقعت، والذين شاركوا فيها، وظروفهم الخاصة، بما في ذلك معرفة الانتهاكات التي ارتكبت وأسبابها أيضا.

34 - وعلاوة على ذلك، عرضت الأرجنتين منذ عام 2009 مبادرات بشأن مسائل من قبيل حالات الاختفاء القسري والاستعانة بعلم الطب الشرعي الوراثي وحقوق الإنسان؛ وسياسات بشأن الذاكرة والحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار؛ وحقوق كبار السن؛ والحق في التعليم والثقافة؛ والأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ وحقوق الأطفال.

35 - وقد شاركت الأرجنتين في إنشاء الولايات المواضيعية الجديدة التالية: المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار؛ والخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان؛ والخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

- 36 - وتتمثل إحدى الركائز الرئيسية للسياسة الخارجية للأرجنتين في إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ولهذا الغرض أطلقت الأرجنتين، بالتعاون مع فرنسا، حملة ثالثة لمواصلة تشجيع هذا الهدف. كما نواصل بذل الجهود في إطار الجمعية العامة من أجل صياغة اتفاقية لحماية حقوق كبار السن، وهو هدف قد تحقق بالفعل على مستوى منظمة الدول الأمريكية في عام 2015.
- 37 - والأرجنتين ملتزمة أيضاً بالعمل في إطار الأمم المتحدة وفي المنطقة على تعزيز إدراج منظور جنساني في مجال المرأة والسلام والأمن (قرار مجلس الأمن 1325 (2000)).
- 38 - كما أن الأرجنتين، بوصفها من الموقعين على إعلان ومنهاج عمل بيجين (عام 1995)، عضو في مبادرة جيل المساواة وهي تشارك في قيادة أحد ائتلافات العمل الستة من أجل المساهمة في تنفيذ منهاج العمل.
- 39 - وفي المنتديات المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تلتزم الأرجنتين إلى أبعد الحدود بحماية وتعزيز حقوق الأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وغيرهم، وذلك بتأييد القرارات المتخذة بشأن هذه المسألة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وبتشكيل مجموعات دعم في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان ومنظمة الدول الأمريكية. وإضافة إلى ذلك، تشترك الأرجنتين حالياً في رئاسة تحالف المساواة في الحقوق.
- 40 - فضلاً عن ذلك، صدّقت الأرجنتين على جميع الصكوك الدولية والإقليمية القائمة المتصلة بإلغاء عقوبة الإعدام، وأطلقت العديد من المبادرات على عدة المستويات من أجل تحقيق هذا الهدف. وتتضمن هذه المبادرات المشاركة في فرقة العمل التي قدمت قرار الجمعية العامة المتعلق بوقف العمل بعقوبة الإعدام من أجل النظر في هذه المسألة مرة كل سنتين منذ عام 2008. وإضافة إلى ذلك، ظلت الأرجنتين عضواً في فريق الدعم التابع للجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام منذ تشكيلها في عام 2010، التي يشارك فيها خبراء من جميع أنحاء العالم بهدف وقف العمل بعقوبة الإعدام على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، ومنذ عام 2017، تشارك الأرجنتين في قيادة التحالف العالمي من أجل إنهاء التجارة في السلع المستخدمة في عقوبة الإعدام والتعذيب.
- 41 - وفيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان، ستواصل الأرجنتين دعم هذه الآلية لأنها تُعتبر وسيلة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مما يتيح إجراء حوار بشأن حقوق الإنسان مع جميع الدول على قدم المساواة. ولذلك، ستواصل الأرجنتين المشاركة البناءة في الآلية من أجل تزويدها بطاقة تحويلية أكبر، وذلك بضمان مراعاة الشواغل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان عند تقديم توصياتها، مع مراعاة اختلاف مستويات التنمية بين البلدان التي تخضع للتقييم، والمنظور الجنساني والمنظور المتعلق بالتنوع، وإمكانية التعاون لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

ثالثا - دور الأرجنتين في إطار النظام الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

- 42 - تولي الأرجنتين اهتماما كبيرا للمشاركة في التطوير التدريجي لحقوق الإنسان على المستوى الإقليمي في إطار منظمة الدول الأمريكية، التي تضطلع فيها بدور نشط، وحيث تتحاور باستمرار مع دول المنطقة.
- 43 - وتدعم الأرجنتين بقوة نظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الذي أُدمج في دستور الأرجنتين في عام 1994، وقد اضطلعت بدور رئيسي في السعي إلى إنصاف ضحايا إرهاب الدولة وأسرهم. وتعتبر الأرجنتين أن نظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان آلية إنذار مبكر مفيدة على الصعيد الداخلي لتمكين الدول من أجل إدخال تحسينات مؤسسية، وكذلك لبلورة تشريعات وسوابق قضائية جديدة، وهي تفضل آلية التسوية الودية باعتبارها أفضل وسيلة لتسوية القضايا والالتزمات. ويتضح ذلك من التعديلات الهامة على التشريعات بهدف إدخال تحسينات مؤسسية في الدولة استناداً إلى تجارب فردية، مثل إلغاء قانون القضاء العسكري، وسياسة الدولة الأرجنتينية لتعويض ضحايا آخر ديكتاتورية عسكرية، وتعديل قانون الهجرة، وإنشاء الحق في معرفة الحقيقة.
- 44 - والأرجنتين عضو في اللجنة النسائية للبلدان الأمريكية، وهي أول وكالة حكومية دولية أنشئت لضمان الاعتراف بحقوق الإنسان للمرأة، وهي عضو أيضا في لجنتها التنفيذية. وإضافة إلى ذلك، انضمت الأرجنتين إلى آلية رصد اتفاقية بيليم دو بارا كما تشارك فيها، نظرا إلى أنها تعتبرها أفضل أداة موجودة في المنطقة لرفع مستوى معايير حقوق الإنسان للمرأة.
- 45 - وعلاوة على ذلك، انضمت الأرجنتين إلى عضوية لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، التي قدمت مساهمات كبيرة للاعتراف بالأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعا - التزامات الأرجنتين خلال فترة ولايتها

- 46 - إن الأرجنتين، التي تأمل في الحصول على دعم تام من الدول الأعضاء، تلتزم بما يلي:

على الصعيد الدولي

- النهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقا لمبادئ العالمية والترابط وعدم قابلية التجزئة
- تعزيز تعددية الأطراف باعتبارها أداة فعالة للدفاع عن حقوق الإنسان، من خلال تقديم القرارات التي تسهم في رفع مستوى المعايير الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والمشاركة في تقديم تلك القرارات، مع التركيز بشكل خاص على السياسات المتعلقة بالذاكرة والحقيقة والعدالة، وعلى حماية الضعفاء و/أو الأشخاص والفئات التي عانت من التمييز تاريخيا، وإضفاء طابع مؤسسي على حقوق الإنسان وعلى منع الفظائع الجماعية
- تعزيز دور مجلس حقوق الإنسان بوصفه الهيئة الرئيسية المكلفة بتطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان تدريجيا، والعمل في كنف الحوار والتعاون مع جميع الدول لتفادي التسييس

- تحسين قدرة مجلس حقوق الإنسان على التصرف بفعالية في الحالات العاجلة التي تتطلب على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان
- العمل في ظل التعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني من أجل إيجاد فرص جديدة لتعزيز مشاركتها في مجلس حقوق الإنسان والاعتراف بدورها بوصفها من الجهات الفاعلة الرئيسية في التطوير التدريجي لحقوق الإنسان
- مواصلة دعم عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآلياتها بقوة، والسعي إلى زيادة مشاركتها في مهام مجلس حقوق الإنسان
- دعم الالتزام بالثني، أثناء المشاورات الدبلوماسية، عن ممارسات من قبيل "الاقتراحات بعدم اتخاذ إجراء" بشأن بعض مشاريع القرارات. فمن الضروري أن يكون أعضاء المجلس، بدافع الحوار والتعاون، على استعداد للنظر في جميع المسائل المتصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لقرار الجمعية العامة 251/60
- دعم الجهود الرامية لتعزيز الإجراءات الخاصة واستقلالها
- المشاركة البناءة من أجل تعزيز الطاقة التحويلية للاستعراض الدوري الشامل، مع ضمان التعاون التقني مع جميع الدول التي تطلب ذلك. وينبغي أن يراعي الاستعراض أيضا، عند تقديم توصيات، اختلاف مستويات التنمية للبلدان الخاضعة للاستعراض وكذلك المنظور الجنساني والمنظور المتعلق بالتنوع
- إدراج الجوانب المتعلقة بمكافحة جميع أشكال التمييز والعنف الجنساني في التوصيات المقدمّة في إطار الاستعراض الدوري الشامل
- مواصلة بذل الجهود لكفالة التطبيق العالمي للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري من قبل جميع الدول
- تشجيع تبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما بين الدول، من أجل توطيد الحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
- العمل على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن صياغة صك ملزم قانونا يحمي حقوق كبار السن
- تشجيع تبادل الخبرات والممارسات الجيدة من أجل اعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، بهدف المساعدة على إقامة مجتمعات أكثر عدلا وشمولا وسلاما
- تعزيز الروابط مع المنظمات العالمية والمنظمات المتخصصة من أجل المساهمة في تحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة وفي منع العنف الجنساني والقضاء عليه
- مواصلة الجهود الرامية إلى إدماج المنظورات المتعلقة بالبعد الجنساني والتنوع وبالتقاطع في المحافل الدولية

على الصعيد الإقليمي

- مواصلة تعزيز الحوار والتعاون بين دول المنطقة من أجل الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وتقديم رؤية بناءة ومنتقة عليها إلى مجلس حقوق الإنسان
- التعاون في مجال تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في المنطقة
- مواصلة دعم عمل لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بنشاط من أجل تزويدها بالموارد الكافية لأداء مهامها
- مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تعزيز نظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بتشجيع إضفاء طابع عالمي عليه
- السعي إلى تأمين عدد أكبر من التصديقات على اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن، من أجل إنشاء لجنة الخبراء التابعة لها
- مواصلة العمل بنشاط مع لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية
- مواصلة العمل بنشاط مع آلية متابعة اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه
- مواصلة دعم عمل الفريق العامل المعني ببروتوكول سان سلفادور، من أجل إجراء تقييم دقيق لحالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة
- دعم عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من أجل تقييم الوضع الإقليمي ودون الإقليمي من حيث استقلالية المرأة وحقوقها، وتقديم توصيات بشأن السياسات العامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وإجراء استعراضات دورية للأنشطة المضطلع بها وفقاً للاتفاقات الإقليمية والدولية

على الصعيد الوطني

- مواصلة التنفيذ الشامل، على الصعيد الداخلي، للالتزامات التي تعهدت بها جمهورية الأرجنتين بموجب الصكوك العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان
- مواصلة ترسيخ وتوطيد تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الداخلي بوصف ذلك سياسة للدولة، وذلك من خلال دعم التوسيع التدريجي في نطاق الحقوق وزيادة إدماج الأشخاص والفئات التي تعرضت تاريخياً للتمييز أو التهميش أو الاستضعاف
- تعميم المنظورات المتعلقة بالبعد الجنساني وبالتنوع وبالتقاطع وعدم التمييز وغيرها من المنظورات التي تركز على الإدماج الفعلي للفئات الضعيفة في تصميم السياسات العامة على مختلف مستويات الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والبلديات

- بذل جهود منسقة مع منظمات المجتمع المدني من أجل وضع وتعزيز سياسات عامة تضمن احترام حقوق الإنسان
- إحراز تقدم صوب وضع خطة وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بهدف تشجيع إقامة حوار بناء بين مختلف الأطراف المعنية وتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"
- مراعاة المنظور الجنساني ومنظور التنوع عند اختيار المرشحين لشغل الوظائف في هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للنظام العالمي ولنظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان
- تطبيق المنظور الجنساني ومنظور التنوع في إطار متابعة الاستعراض الدوري الشامل
- العمل، على المستوى الاتحادي، مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تعزيز برامج إعادة توطين طالبي اللجوء واللاجئين وتوفير الرعاية المجتمعية لهم، من منطلق التضامن والمشاركة الفعلية
- الترويج للتصديق على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، وعلى اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة جميع أشكال التمييز والتعصب
- مواصلة تعزيز وتوسيع نطاق العمل الاتحادي المشترك بين الوكالات المتعلق بالمحفوظات حفاظاً على الذاكرة، وإمكانية الاطلاع على ملفات أجهزة الأمن والاستخبارات المتعلقة بأعمال إرهاب الدولة التي ارتكبت خلال آخر دكتاتورية عسكرية ورفع السرية عن تلك الملفات
- مواصلة العمل على تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف الجنساني والخطة الوطنية المتعلقة بالمساواة في إطار التنوع للفترة 2021-2023
- مواصلة تنفيذ الإجراءات التي وضعها المكتب الوطني المعني بتعميم السياسات الجنسانية بهدف إدماج المنظور الجنساني في جميع السياسات العامة للدولة الأرجنتينية، وتنسيق وتحديد التزامات كل وزارة فيما يتعلق بالشؤون الجنسانية، وتنسيق استراتيجيات مشتركة لرصد الامتثال، وتصميم مواد للتدريب ومواد متخصصة في كل مجال من المجالات
- تنفيذ نظام شامل لتقديم الرعاية، من منطلق أن الرعاية تُعتبر ضرورة وعملاً وحقاً
- مواصلة تعزيز السياسات الرامية إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والجسدي للمرأة
- مواصلة تنفيذ الميزانية الوطنية من منظور جنساني
- مواصلة تعزيز الفرص المتاحة أمام المرأة لشغل مناصب على مستوى صنع القرار السياسي والاقتصادي